الاعمال الموجهة لطلبة السنة الأولى حقوق الفوجين 14-19

مقياس النشاط الإداري

الأستاذة بن أحمد حورية

البحث الأول: مفهوم المرفق العام(تم التعرض لهذا الموضوع سلفا)

البحث الثاني: أنواع المرافق العامة

تنقسم المرافق العامة بحسب العديد من المعايير نتطرق لها كالتالي:

1-تقسيم المرافق العامة بحسب نشاطها:

أ-المرافق العامة الإدارية: و هي المرافق التقليدية و التي تسيرها الإدارة بنفسها معتمدة على أموالها و موظفيها و تخضع للقانون الإداري.

ب-المرافق الاجتماعية: و هي تلك المرافق العامة التي تهدف لتحقيق الأهداف الاجتماعية، كمرفق الضمان الاجتماعي و التأمينات.

ج- المرافق العامة الاقتصادية: و هي التي تهدف لتنظيم المجال التجاري و الصناعي و هي تخضع لمزيج من القانون العام و القانون الخاص.

د-المرافق العامة المهنية: تعمل هذه المرافق على تنظيم المجال المهني لفئة معينة من الموظفين وغايتها الدفاع عن المصالح الأساسية لهذه الفئات كنقابة المحامين، الأساتذة أو الأطباء.

2- تقسيم المرافق العامة بحسب اقليمها:

أ-المرافق الوطنية: و هي المرافق الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح الوطنية في الدولة، كمرفق الأمن و الدفاع و القضاء، و تمارس نشاطها على كامل التراب الوطني.

ب–المرافق المحلية: تتمثل هذه المرافق في الهيئات الإدارية المحلية و الإقليمية و التي تمارس نشاطها على المستوى المحلي كالولاية و البلدية.

3–تقسيم المرفق العامة بحسب اجبارية انشائها:

أ–المرافق الاجبارية: و هي التي تكون الدولة مجبرة على انساء هذه المرافق العامة التقليدية و بالتالي تكون مجبرة على انشائها و تسييرها و السهر على ضمان تقديم الخدمات العمومية بغرض تحقيق المصلحة العامة.

ب–المرفق الاختيارية: تكون الدولة في هذه الحالة لها السلطة التقديرية في انشاء هذه المرافق العمومية.

البحث الثالث: طرق تسيير المرفق العام

تسير المرافق العامة بأحد الأساليب التالية:

1–أسلوب التسيير المباشر:

و هي أقدم الأساليب التي تعتمد عليها الإدارة العامة في تسيير المرفق العام، و هي أن تشرف الإدارة بتسيير نفسها بنفسها معتمدة على أموالها و موظفيها و تكون هذه الطريقة إما عن طريق الإدارة المركزية أو من خلال التسيير المباشر الإقليمي و المحلي كالولاية طبقا للمادة 142 من قانون الولاية و البلدية طبقا لنص المادة 151 من قانون البلدية، ويتميز هذا النوع من التسيير بالمجانية و الأولوية في تقديم الخدمة العمومية.

2–أسلوب المؤسسة العمومية: اعتمدت الإدارة العامة على هذا الأسلوب وفقا للتوجه الأيديولوجي الاشتراكي السائر خلال مرحلة بعد الاستقلال، و الذي يتضمن أنشاء العديد من المؤسسات العمومية التابعة للدولة أو تلك المؤسسات العمومية التابعة للجماعات

الإقليمية، و هي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تخضع للقانون العام بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و مزيج من القانون العام و الخاص بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري.

3-أسلوب عقد الالتزام أو عقد الامتياز : هو صورة من صور العقد الإداري، و هو اتفاق يتم بموجبه تكليف شخص طبيعي أو معنوي من قبل الهيئات المركزية أو المحلية من أجل تسيير مرفق معين بمقابل يتقاضاه من قبل المنتفعين من الخدمة المقدمة من قبل صاحب الامتياز، و قد أعتمد المشرع الجزائري على هذه الطريقة في المادة 155 من قانون البلدية و المادة 149 من قانون الولاية.